

الأصطلاحات الفقهيّة عند الحنابلة

بقلم

فضيلة الشيخ الدكتور / عبد الكريم بن محمد اللاحم

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن أهنأى بهداه إلى يوم الدين وبعد.

فإن كثيرا من كتب الفقه تتضمن اصطلاحات يستخدمها أصحابها في التعبير عن آراء علماء المذهب الذي يكتبون فيه سواء كانت هذه الآراء للإمام نفسه أو للمجتهدين من أصحابه. فيحتاج القارئ لهذه المؤلفات إلى معرفة معاني هذه المصطلحات حتى لا يتوقف عندها حينما يمر بها في غرضون الكتب التي يقرأها؛ لهذا أحببت أن أذكر نبذة يسيرة عن المصطلحات الفقهية عند الحنابلة تيسيرا على القارئ والدارس في كتبهم وهي وإن لم تف بكل ما يريد فسيجد فيها ما يفتح الطريق أمامه إن شاء الله وسأقتصر هنا على: -

- (١) الألفاظ الواردة عن الإمام أحمد في الفتوى وبيان الأحكام.
- (٢) اصطلاحات الأصحاب وفقهاء المذهب في التعبير عن آراء الإمام أو آراء غيره من المجتهدين في مذهبه.

أولا : ألفاظ الإمام :

تفاوتت ألفاظ الإمام أحمد - رحمه الله - في الدلالة على المراد، فتارة تكون صريحة في الحكم بما لا يحتمل غيره، وتارة تكون ظاهرة فيه مع احتمال غيره، وتارة تحتمل الشيئين فأكثر على السواء^(١).

وقد اجتهد أصحابه - رحمهم الله - في تحديد المراد من هذه الألفاظ وبتتبع ما ورد عنه من عبارات، وما حملها عليه أصحابه؛ نجد أنها لا تخرج غالبا عن خمسة أنواع.

- ١ - المنع
- ٢ - الإباحة
- ٣ - الطلب
- ٤ - التسوية
- ٥ - التوقف

(١) الانصاف ١٢/٢٤٠

وسأمثل للألفاظ المستعملة في كل نوع من هذه الأنواع.

الأول : المنع :

ومن الألفاظ المستعملة له ما يأتي :

- ١ - لا يجوز، ويحرم، وهما صريحان في التحريم .
- ٢ - لا ينبغي ، ولا يصلح ، وأستقبحه، وهو قبيح، ولا أراه..
ولفظ : «أكرهه» أو «لا يعجبني» بعد قوله :
«هذا حرام» وهذه للتحريم عند جمهور الأصحاب.
وحملها بعضهم على كراهة التنزيه^(٢)
- ٣ - «أكرهه» و «لا يعجبني» و «لا أحبه» و «لا أستحسنه»
وفي المراد بهذه الألفاظ وجهان .
أحدهما أنها للتنزيه^(٣)
قدمه في الرعاية الكبرى، والحاوى، وقدمه في الرعاية الصغرى.
في قوله : «أكرهه» وقوله: «لا يعجبني»^(٤)
الثاني : أنها للتحريم^(٥)
اختاره الخلال : وصاحبه ، وابن حامد في قوله «أكرهه»
وقوله : «لا يعجبني»^(٦)
وقيل : ينظر للقرائن^(٧)
قاله في الرعايتين، وآداب المفتى، والحاوى الكبير^(٨).
قال في تصحيح الفروع^(٩) : «وهو الصواب، وكلام أحمد يدل عليه.

(٢) الانصاف : ٢٤٨، ٢٤٧/١٢ والمسودة: ٥٢٩، ٥٣٠ والمدخل: ٤٨، ٤٩ والفروع: ٢٠٦، ٥

(٣) الانصاف : ٢٤٨/١٢ والمسودة: ٥٣٠ والمدخل: ٤٩ وتصحيح الفروع: ٦/١ هامش (٣)

(٤) الانصاف : ٢٤٨/١٢

(٥) المراجع السابقة

(٦) الانصاف : ٢٤٨/١٢ وتصحيح الفروع ٦/١ هامش (٣)

(٧) المرجعين السابقين ، والمدخل / ٤٩

(٨) الانصاف ٢٤٨/١٢ وتصحيح الفروع ٦/١ هامش (٣)

(٩) ٦/١ هامش (٣)

الثانى : الإِبَاحَة :

ومن الألفاظ الدالة عليه قوله : «لا بأس» و«أرجو ألا بأس»
و«أرجو ألا يكون به بأس» و«لا أرى به بأساً»^(١٠) ولم أر خلافاً في أن هذه الألفاظ للإِبَاحَة.

الثالث : الطلب :

ومن الألفاظ المستعملة فيه ، قوله :

١ - «أحب كذا» و«يعجبني كذا» و«هذا أعجب إلى»
و«هذا حسن» و«هذا أحسن» و«أستحسن كذا» و«أستحب كذا» وهذه للندب،
وقيل للوجوب^(١١)
قال المرداوى : وقوله : «أحب كذا» أو «يعجبني» أو هذا أعجب إلى».
للندب ، على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب ،
وقيل للوجوب ، اختاره ابن حامد في قوله : «أحب إلى كذا» وقيل وكذا قوله : «هذا
حسن» أو «أحسن» قاله في الفروع، قلت قطع في الرعاية الكبرى والحاوى ان قوله :
«هذا أحسن» أو «حسن». «كأحب كذا» ونحوه، وقال ابن حامد: إذا استحسن شيئاً، أو
قال: «هو حسن» فهو للندب، وإن قال «يعجبني» فهو للوجوب^(١٢).

٢ - قوله : يفعل السائل كذا احتياطياً

وهذه للوجوب ،

وقيل للندب^(١٣)

وقيل ينظر للقرائن^(١٤)

قال المرداوى : وقال في الرعاية والحاوى : وإن قال: «يفعل السائل كذا احتياطياً» فهو
ل للوجوب، وقيل مندوب^(١٥)

(١٠) صفة الفترى لابن حمدان / ٩١ والمسودة : ٥٢٩ والانصاف ٢٤٩/١٢

(١١) الانصاف ٢٤٨/١٢، ٢٤٩ والمسودة ٥٢٩، ٥٣٠ والمدخل / ٥١

(١٢) الانصاف ٢٤٨/١٢

(١٣) تصحيح الفروع ٦/١ هامش (٣) والانصاف ٢٤٨/١٢

(١٤) تصحيح الفروع ٦/١ هامش (٣)

(١٥) الانصاف ٢٤٨/١٢

وقال في تصحيح الفروع^(١٦) : وقدم في الرعايتين والحاوى الكبير فيما إذا قال للسانل :

«يفعل كذا احتياطاً» انه للوجوب» اهـ

وألحق بعض الباحثين بالألفاظ المتقدمة قوله : «ينبغي كذا»

«واختار كذا» و«الأحب إلى كذا»

الرابع : التسوية بين شيئين فأكثر :

ومن الألفاظ المستعملة في ذلك : إذا أجاب في شيء ثم قال في نحوه : «هذا أهون» أو «هذا أشنع» أو «هذا أشد» ونحو ذلك .

وحمله بعضهم على التفريق .

وقيل : ان اتحد المعنى وكثر التشابه فالتسوية أولى ، وإلا فلا^(١٧)

وقيل : ينظر إلى القرائن^(١٨) .

قال المرداوى : «وان أجاب في شيء ثم قال في نحوه : «هذا أهون» أو «أشد» أو «اشنع» فقليل : هما عنده «سواء» .

واختاره أبو بكر عبدالعزيز ، والقاضى .

وقيل بالفرق ، قلت : وهو الظاهر ، واختاره ابن حامد في تهذيب الأجوبة ، وأطلقهما في الرعاية والفروع ، قال في الرعاية : قلت ان اتحد المعنى وكثر التشابه فالتسوية أولى ، وإلا فلا

وقيل في قوله : «هذا أشنع عند الناس» يقتضى المنع وقيل : «لا»^(١٩) انتهى .

الخامس : التوقف :

مثل بعضهم لهذا النوع بقوله : «اجبن عنه» و«أخشى أن يكون كذا» و«أخشى ألا يكون كذا» و«أخاف أن يكون كذا» و«أخاف ألا يكون كذا»^(٢٠) .

(١٦) ٦/١ هامش (٣)

(١٧) الانصاف ٢٤٩/١٢ . ٢٥٠ . المسودة : ٥٣٠ والمدخل : ٥١/ والفروع ٦/١

(١٨) صفة الفتوى لابن حمدان / ٩٤

(١٩) الانصاف ٢٤٩/١٢ ، ٢٥٠ .

(٢٠) الانصاف ٢٤٩/١٢ . ٢٥٠ . المسودة : ٥٢٩ والمدخل : ٥١/

قال المرداوى بعد سياق الخلاف فى الألفاظ السابقة: «ومع ذلك فكل ما أجاب فيه فإنك تجد البيان عنه كافيا، فان وجدت عنه المسألة ولا جواب بالبيان فإنه يؤذن بالتوقف من غير قطع» (٢١) ا هـ .

وقيل فى «أخشى» و «أخاف» هى للمنع (٢٢).
قاله فى الرعايتين ، والحاوى. وقدماه. واختاره ابن حامد والقاضى (٢٣).
وقيل فى «اجبن عنه» : هى للجواز قدمه فى الرعايتين .
وقيل : هى للكراهة، اختاره فى الرعاية الصغرى وأداب المفتى (٢٤).
وقيل : ينظر للقرائن، قاله فى الرعاية الكبرى (٢٥).

ثانيا : اصطلاحات الأصحاب :

لأصحاب الإمام أحمد اصطلاحات متعددة فى النقل لآرائه أو آراء غيره من المجتهدين فى مذهبه، تختلف مدلولاتها ومفاهيمها فيصعب على القارىء فى كتبهم فهمها مالم يكن لديه علم بمعانى هذه الاصطلاحات وذلك مثل:
النص - التنبيه - الإيحاء - الإشارة - الرواية - القول - التخريج - النقل - الوجه - الاحتمال - المذهب - ظاهر المذهب - التوقف - الروايتان - القولان - الوجهان.

وفى ما يلى بيان المراد بهذه الاصطلاحات :

الأول : النص : وهو القول الصريح فى الحكم بما لا يحتتمل غيره (٢٦)

الثانى : التنبيه : وهو القول الذى لم يصرح الإمام به فى عبارة صريحة تحدد المراد

(٢١) الانصاف ٢٥٠/١٢

(٢٢) الانصاف ٢٤٩/١٢. ٢٥٠ والمسودة ٥٢٩ والمدخل ٥١

(٢٣) الانصاف ٢٥٠/١٢

(٢٤) المرجع السابق ٢٥٠/١٢ وأداب المفتى ٩٥

(٢٥) الانصاف ٢٥٠/١٢

(٢٦) الانصاف ٢٤٠/١٢ و ٩/١

بل فهم من عبارته بطريق اللزوم، مثل أن يسأل عن حكم فيسوق حديثاً يدل عليه، ويحسّنه ويقويه، ولا يصرح بهذا الحكم^(٢٧) وهو يشمل الإيحاء والإشارة والتوقف^(٢٨).

الثالث : الإيحاء : وهو الإتيان بعبارة ليست صريحة في الحكم لكنه يفهم منها بطريق اللزوم - وهو داخل في معنى التنبيه، وذلك مثل: فهم الإجمال في قوله تعالى:

« قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ... » الآية^(٢٩)

وقوله تعالى :

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ... » الآية^(٣٠)

من قول أحمد بعد سياقه للآيتين : « فلما نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، دلت أحكام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أن الآية ليست على ظاهرها، وأنه المعبر عما في كتاب الله تعالى، ومن لزم ظاهر الآية لزمه أن يبيح لحم الكلاب والهرر والفيل والفأر وغير ذلك مما نهى عنه^(٣١).

فإنه لم يصرح بأن الآيتين من قبيل المجمل لكن كلامه يدل على ذلك.

الرابع : الإشارة : وهى الإتيان بكلام يفهم منه حكم غير الحكم المصرح به فيه عن طريق اللزوم. وهى داخله في معنى التنبيه كالإيحاء.

الخامس : الرواية : وهى نص الإمام المنقول عنه .
قال ابن تيمية : « الروايات المطلقة هى نصوص الإمام أحمد^(٣٢) .

(٢٧) أحمد بن حنبل لأبى زهرة / ٣٧٦

(٢٨) المدخل / ٥٥

(٢٩) سورة الأنعام - ١٤٥

(٣٠) سورة المائدة - ٣ .

(٣١) العدة فى أصول الفقه لأبى يعلى تحقيق الدكتور أحمد سبر ١/ ١٤٥، ١٤٧

(٣٢) المسودة ٥٣٢ وانظر أحمد بن حنبل، لأبى زهرة ٣٧٦

ويدخل في الرواية قول أصحاب أحمد : وعنه «لأن معناه: وعن الإمام أحمد، لكنه اكتفى بالضمير اختصارا لكونه معلوما بين أصحابه والمشتغلين بمذهبه»^(٣٣).

السادس : القول : وهو الحكم المنسوب إلى الإمام أحمد^(٣٤).

ويشمل الوجه ، والاحتمال ، والتخريج ، وقد يشمل الرواية^(٣٥)

والفرق بين القول والرواية : أن الرواية هي الحكم المنصوص عن الإمام أحمد، أما القول فهو الحكم المنسوب إليه، وجها أو احتمالا أو تخريجا، وقد يكون نصا فيشمل الرواية كما تقدم، فهو أعم من الرواية، إذ أنها مقصورة على النص.

السابع : التخريج : وهو : نقل الحكم من مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينها فيه، ولا يكون إلا إذا فهم المعنى^(٣٦).

والفرق بين التخريج والقول : ان القول يكون منسوبا إلى الإمام على أنه قول له، أما التخريج فهو استخراج الحكم من أصوله الكلية^(٣٧) فإن كان الحكم المخرج مأخوذا من نصوص الإمام كان قولا له مخرجا من نصوصه وهذا على القول: بأن ما قيس على كلامه مذهب له، أما على منع ذلك فيكون وجها لمن خرجه، ولا ينسب إلى الإمام على أنه قول له^(٣٨).

والفرق بين التخريج والرواية: أن الرواية يكون الحكم فيها منصوفا عن الإمام أما التخريج فإن الحكم فيه يكون مستنبطا بالقياس، وقد يكون الحكم المخرج رواية بالتخريج. وهذا إذا كان مأخوذا من نص الإمام وقيل: أن ما قيس على كلامه مذهب له، أما إذا منع إثبات مذهبه بالقياس، أو كان الحكم مأخوذا من قواعد الإمام أو إيمانه أو دليله أو تعليقه أو سياق كلامه وقوته فلا يكون رواية بل يكون وجها لمن خرجه^(٣٩) كما تقدم في بيان الفرق بين القول والتخريج.

(٣٣) المطلع ٤٦٠

(٣٤) أحمد بن حنبل لأبي زهرة ٣٧٨

(٣٥) الإنصاف ٦/١، ٧، والمسودة ٥٣٣

(٣٦) الإنصاف ٦/١، ٢٥٧/١٢، والمدخل ٥٦ / والمسودة ٥٣٣/.

(٣٧) أحمد بن حنبل / ٣٧٨

(٣٨) المسودة ٥٣٢ وانظر المدخل / ٥٥ والإنصاف ١٢/٢٤٤، ٢٤٥

(٣٩) المراجع السابقة

الثامن : النقل : وهو: نقل نصوص الإمام والتخريج عليها.

وبعبارة أخرى، هو: نقل الحكم من مسألة منصوح على الحكم فيها إلى مسألة تشبهها لم ينص فيها على الحكم.

وهو يلتقى مع التخريج في أن كلا منهما نقل حكم من مسألة إلى مسألة مشابهة لها، وينفرد التخريج عنه في أنه يكون من نصوص الإمام أو غيرها من قواعد الكلية، أو قواعد الشرع أو العقل، لأن حاصل معناه بناء فرع على أصل بجامع مشترك بينهما، أما النقل فهو مقصور على النقل من نصوص الإمام.

فالفارق بين النقل والتخريج العموم والخصوص من وجه، فالتخريج أعم، والنقل أخص^(٤٠).

التاسع : الوجه : وهو الحكم المستنبط بالقياس من مسألة إلى مسألة تشبهها، جاريا على قواعد الإمام وأصوله، أو إيمانه، أو دليله أو تعليقه. أو سياق كلامه وقوته^(٤١).

فإن كان الحكم مأخوذاً من نصوص الإمام ومخرجا منها فهي روايات مخرجة له ومنقولة من نصوصه في المسألة إلى ما يشبهها من المسائل، إن قيل: أن ما قيس على كلامه مذهب له، وإلا فهو وجه لمن خرجه^(٤٢).

وبهذا يظهر الفرق بين الوجه والرواية.

وأما الفرق بين الوجه والقول فهو كالفرق بين القول والتخريج وقد تقدم عند بيان معنى التخريج.

والفرق بين الوجه والتخريج : ان التخريج هو نقل الحكم من مسألة إلى مسألة بالقياس، أما الوجه فهو ذلك الحكم المنقول بالتخريج، فالتخريج هو طريق إثبات الوجه.

وإذا كان في المسألة التي نقل الحكم إليها نص عن الإمام يخالف العلم المنقول صار في

(٤٠) المدخل ٥٣

(٤١) المطلع / ٤٦٠ والمسودة / ٥٣٢ والانصاف ٢٥٦/١٢

(٤٢) الانصاف ٢٥٦/١٢، ٢٥٧ والمسودة / ٥٣٢ والمدخل / ٥٥

المسألة التى نقل الحكم إليها رواية منصوصة ورواية مخرجة إذا قيل أن المخرج من نص الإمام مذهب له، وإلا صار فيها رواية عن الإمام ووجه لمن خرج. وإن لم يكن فيها نص يخالف الحكم المخرج من نص الإمام فى غيرها، كان فيها وجه لمن خرج، ولم يكن فيها رواية.

وإن اختلف الأصحاب فى الحكم المخرج دون طريق التخرىج صار فيها وجهان، ويمكن جعلها قولاً للإمام بالتخرىج دون النقل لعدم أخذها من النص، وهذا إذا علم مستند التخرىج، أما إذا لم يعلم فليس أحد الوجهين قولاً مخرجاً للإمام ولا مذهباً له^(٤٣).

العاشر : الاحتمال : وهو قابلية المسألة لأن يقال فيها بحكم غير الحكم الذى قيل فيها، لدليل مرجوح بالنسبة إلى دليل الحكم الأول أو مساوٍ له^(٤٤).

وهو بمعنى الوجه إلا أن الوجه مجزوم بالفتيا به، أما الاحتمال فهو كون المسألة صالحة لأن يكون فيها وجه^(٤٥) من غير أن يجزم بالفتوى بذلك الوجه المحتمل، فإن أفتى به صار وجهاً لمن أفتى به^(٤٦) ولا يكون الاحتمال إلا إذا فهم المعنى^(٤٧).

الحادى عشر : المذهب : لم أقف - بعد البحث - على تعريف دقيق لهذا الاصطلاح يحدد المراد منه. ولكن المتبادر أنه المعمول به فى المذهب سواء كان عن الإمام أو غيره من الأصحاب المجتهدين فى مذهبه وسواء كان بنص أو إيماء أو تخرىج^(٤٨).

الثانى عشر : ظاهر المذهب : الظاهر هو اللفظ المحتمل لمعنيين؛ أحدهما أظهر من الآخر وأحق باللفظ منه فيجب حمله على أظهرها ولا يجوز صرفه عنه إلا بما هو أقوى منه^(٤٩).

(٤٣) المراجع السابقة

(٤٤) المدخل / ٥٦ والمسودة / ٥٣٣ والانصاف ٦/١، ٢٥٧/١٢

(٤٥) المطلع / ٤٦١

(٤٦) الانصاف ٢٥٧/١٢، ٦/١

(٤٧) الانصاف ٦/١

(٤٨) صفة الفتوى / ١١٣ والانصاف ٢٦٦/١٢

(٤٩) العدة فى أصول الفقه تحقيق الدكتور أحمد سير ١٤٠/١، ١٤١

وظاهر المذهب : هو المشهور في المذهب^(٥٠) ولا يقال ذلك إلا إذا كان هناك خلاف^(٥١).

الثالث عشر : التوقف : وهو عدم القول في المسألة بحكم لتعارض الأدلة وتكافئها عند المتوقف. وهو تخرج من الحكم وليس حكماً.

قال ابن تيمية : «وأما التوقف فهو ترك الأخذ بالأول والثاني والنفي والإثبات إن لم يكن فيها^(٥٢) قول، لتعارض الأدلة وتكافئها عنده^(٥٣)، فله حكم ما قبل الشرع من حظر أو إباحة أو وقف^(٥٤).

الرابع عشر : الروايتان : تشية رواية ، وتقدم المعنى المراد بها، فإذا قيل في المسألة روايتان، فإحدها بنص والأخرى بإيحاء أو تخريج من نص آخر أو بنص جهله منكره.

أما إذا قيل : هذه المسألة رواية واحدة، فالمراد النص^(٥٥) أى نص الإمام على حكمها.

الخامس عشر : القولان : تشية قول، وتقدم المراد به.

ويكونان بنص من الإمام كما ذكره أبو بكر عبدالعزيز في زاد المسافر أو أحدها بنص والآخر بإيحاء، وقد يكون مع أحدها وجه أو تخريج أو احتمال بخلافه^(٥٦).

السادس عشر : الوجهان : تشية وجه، وقد تقدم بيانه، وهو لا يكون إلا بالتخريج كما سبق.

فإذا قيل في المسألة وجهان فإن المراد أنه ليس فيها نص عن الإمام، وإنما حكم أصحابه فيها بالتخريج، واختلف الاجتهاد فكان لكل اجتهاد فيها وجه.

(٥٠) الإنصاف ٧/١ والمطلع ٤٦١

(٥١) الإنصاف ٧/١ والمطلع ٤٦١

(٥٢) الإنصاف ٧/١

(٥٣) معنى في المسألة

(٥٤) معنى الإمام أحمد

(٥٥) المسودة / ٢٣٣ والمدخل / ٥٦

(٥٥) المسودة / ٥٣٢ والإنصاف ٢٥٧/١٢ والمدخل / ٥٥

(٥٦) المسودة / ٥٣٣ والمدخل / ٥٥ والإنصاف ٢٥٧/١٢

وفي هذه الحالة يكون العمل بأصح الوجهين وأرجحها ، سواء وقعا معا أوْلا، وسواء كانا من واحد أو أكثر، وسواء علم التاريخ أو جهل^(٥٧).

وهناك ألفاظ أخرى ذكرها ابن حمدان في صفة الفتوى فقال:
«فقول أصحابنا وغيرهم: المذهب كذا، قد يكون بنص الإمام أو بإيمانه أو بتخريجهم ذلك، واستتباطهم من قوله أو تعليله.

وقولهم : على الأصح أو الصحيح أو الظاهر أو الأظهر أو الأشهر أو الأقوى أو الأقيس، فقد يكون عن الإمام أو بعض أصحابه، ثم الأصح عن الإمام أو الأصحاب، قد يكون شهرة، وقد يكون نقلا، وقد يكون دليلا أو عند القائل، وكذا القول: في الأشهر، والأظهر، والأولى والأقيس ونحو ذلك، وقولهم: وقيل، قد يكون رواية بالإيماة أو وجهها، أو تخريجا أو احتمالا، ثم الرواية: قد تكون نصا، أو إيماة، أو تخريجا عن الأصحاب^(٥٨)» انتهى.



(٥٧) المراجع السابقة

(٥٨) صفة الفتوى / ١١٣ ، ١١٤